

(ملحق) العقد الموحد للتداول الإلكتروني

إنه في يوم: الموافق:/...../..... تم تحرير هذا العقد بين كل من:

أولاً: الطرف الأول: (ويشار إليه ب (الوسيط))

السادة / شركة: المجموعة المالية – هيرميس إيفا للوساطة المالية (ش. م. ك. م).

ويمثلها السيد /..... بصفته:.....

وعنوانها: شرق – سوق الكويت للأوراق المالية – المدخل الشرقي – الدور الرابع – قطعة ١ مبنى ١٩ ص.ب: ٢٢٦٩٥ الصفاة.

هاتف: ٢٢٢٦٥٠٠ فاكس: ٢٢٤٤٠٦٣٧

بريد الكتروني: info.kw@efg-hermes.com

ثانياً: الطرف الثاني: (ويشار إليه ب (العميل))

السيد / السادة:.....

جواز سفر رقم:..... الجنسية:.....

ويحمل بطاقة مدنية رقم:..... وعنوانه في:.....

رقم التداول:..... عقد رئيسي رقم:.....

هاتف / موبايل:..... منزل:.....

بريد الكتروني:.....

إسم المستخدم:..... ص.ب:.....

وقد أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد واتفقهما على ما يلي:

تمهيد

حيث أن طرفا هذا العقد قد سبق لهما الدخول في «عقد التداول الموحد» المعتمد من قبل هيئة أسواق المال، وحيث أن «الوسيط» يقدم خدمة التداول الإلكتروني (التداول عن بعد) من خلال الموقع الإلكتروني الخاص به و/أو تطبيقات الهاتف المحمول لتداول «بيع أو شراء» أوراق مالية داخل بورصة الأوراق المالية وفق القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠. بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية أو أي خدمات وساطة أخرى بعد موافقة هيئة أسواق المال وذلك عن طريق موقع الشركة عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

وفقاً لنظام المتاجرة الإلكترونية لمن يرغب من العملاء يعتبر هذا العقد ملحقاً لـ«عقد التداول الموحد»، والبنود والشروط المنصوص عليها به مكملة لما ورد بالعقد المشار إليه وحيث يرغب العميل بالاستفادة من خدمة التداول الإلكتروني المقدمة من قبل الوسيط، فقد إتقت إرادة الطرفين على ما يلي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا الملحق وتخضع مسميات هذا الملحق وتعريفاته طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال والجهات الرقابية ذات الصلة.

البند الثاني

يلتزم العملاء الراغبون في الحصول على خدمة التداول الإلكتروني (التداول عن بعد) بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية والتعليمات والقرارات الصادرة بهذا الشأن وبنود عقد التداول الموحد فيما يخص أنظمة الدفع والإستلام للمبالغ النقدية وأرصدة الأسهم المتاحة للعميل بحسابه لدى الشركة الكويتية للمقاصة ضمن عملاء الوسيط المقدم للخدمة.

البند الثالث

يلتزم العميل بالمحافظة على إسم المستخدم وكلمة السر لحسابه في الخدمة الإلكترونية المقدمة من قبل الوسيط ويقوم ببذل الجهد اللازم للمحافظة على إسم المستخدم وكلمة السر الخاصة به، وتقع مسؤولية التعامل بهما على عاتق العميل عند إستخدامها على أجهزة حاسب آلي خاصة أو عامة أو أجهزة المحمول للتطبيقات الإلكترونية المقدمة من الوسيط.

توقيع العميل:.....

توقيع مدير الحساب:.....

البند الرابع

يقر العميل أن استخدام خدمة التداول الإلكتروني (التداول عن بعد) عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) سيتم بمعرفته الكافية والنافية للجهالة ويتحمل المسؤولية المباشرة عن كل أمر صدر رقم تنفيذه إلكترونياً بشكل مباشر أو غير مباشر في بورصة الأوراق المالية ضمن نطاق عمل الوسيط، كما يدرك العميل بأن مسؤولية سرعة تنفيذ الأوامر لا تقع على الوسيط وذلك لإحتمال ارتفاع نسبة القصور في شبكات مزودي خدمة الإنترنت والمخاطر المتعلقة بها في دولة الكويت أو خارجها. كما يقر العميل بضرورة مراجعة جميع الأوامر (الموضوعة، والملغية، والمنفذة) وبشكل دوري ويقر بصحتها في حالة عدم مراجعته للوسيط فور إكتشاف أي خطأ يعتقد أنه العميل وذلك حسب الشروط المنصوص عليها في عقد التداول الموحد.

البند الخامس

يقر العميل بأن التداول الإلكتروني قد تنتج عنه مخاطر بسبب حدوث عطل بالنظام أو البرامج، وفي حالة تعطل النظام أو البرامج فإنه من الممكن ولمدة زمنية معينة ألا يكون العميل قادراً على:

- إدخال أوامر جديدة.
- تنفيذ الأوامر الحالية.
- تعديل الأوامر التي تم إدخالها سابقاً.
- إلغاء الأوامر التي تم إدخالها سابقاً.

كما يقر العميل أن تعطل النظام أو البرنامج قد ينتج عنه فقدان أوامره و/أو أولويتها، وفي حال تعطيل النظام لا بد أن يتأكد العميل من وجود أو عدم وجود الأوامر المدخلة وألا يقوم بإدخال أوامر جديدة إلا بعد التأكد من وجود تلك الأوامر الموضوعة سابقاً قبل تعطل البرنامج لتفادي إزدواجية الأوامر. كما يقر العميل أن التسهيلات والأنظمة المتوفرة قابلة للتشويش أو التعطيل وقد لا تكون متوفرة للعميل من وقت لآخر. ويقر العميل أن الوسيط غير مسؤول عن أي تعطيل يحدث في تلك الأنظمة أو أي أضرار تحدث نتيجة هذا التعطيل الخارج عن إرادة الوسيط، وعلى العميل أن يدرك أنه يستلم السعر الذي تم تنفيذه في البورصة والذي قد يكون مختلفاً عن السعر المعروض في الجهاز الذي يستخدمه عندما يقوم بإدخال الأوامر. كما أن الوسيط ليس مسؤولاً عن أي تشويش أو إعتراض لأي من المعلومات و/أو شبكة الإتصالات، وكما أنه غير مسؤول ولا يقدم ضمانات بخصوص إدخال الأوامر أو سرعة أو توفر الحماية الأمنية لخدمات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

البند السادس

يجب على المستخدم أو العميل أو المتداول أن يقوم بتحديث وتطوير أنظمة أجهزته الإلكترونية حيث أنها شرط أساسي لرفع كفاءة عمل برمجيات خدمة التداول الإلكتروني التي يقدمها الوسيط على جهاز الحاسوب والأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية، وبما يتناسب مع آخر إصدار من البرمجيات الأساسية الأخرى التي تعمل عليها الأنظمة الإلكترونية بالحاسوب والمحمول.

البند السابع

يقوم الوسيط بإعادة بث المعلومات المقدمة في الموقع الإلكتروني أو برنامج التداول الإلكتروني أو تطبيقات الأجهزة المحمولة كما ترده من مصدرها الرئيسي، ولا يتحمل الوسيط أي مسؤولية تجاه صحة هذه المعلومات ومدى استخدامها من قبل العميل. كما يقر العميل بأن الوسيط أو أي من المصادر الأخرى المزودة للروابط الخاصة بالبيانات المقدمة لا يضمنون الدقة الكاملة في تلك المعلومات حيث أن مسؤولية الشفافية تقع على المصدر الرئيسي وليس على الوسيط الذي يقوم بإعادة بث ونشر تلك المعلومات. كما أن الوسيط يطبق نظام حقوق الملكية في المعلومات حسب قوانين الدولة ويجب على العميل عدم إستغلالها بسوء نية أو تعمد بإخلال تدفق أية معلومات مما يؤدي إلى تغيير جوهرى بها مما يؤدي إلى نتائج وأضرار لاحقة تنتج عند إستخدام تلك المعلومات، كما أن خدمات الإتصال بالمواقع الخارجية (الروابط الأخرى) المتوفرة للعملاء وزوار الموقع لا تشكل ترويجاً أو توصية نحو شراء أو بيع أي ورقة مالية ولا يضمن الوسيط دقة أو احتمال أي من المعلومات المتوفرة في الروابط الأخرى.

البند الثامن

يعتبر برنامج التداول الإلكتروني ملكاً لمقدم الخدمة وهو الوسيط وهي ملكية حصرية قابلة للإنهاء أو التغيير أو إلغاء أجزاء أو إضافة أجزاء أخرى دون أخذ موافقة العميل. وقد تحتاج بعض التغييرات إلى موافقات الجهات الرقابية ذات العلاقة والتي يخضع لها الوسيط.

توقيع العميل:

توقيع مدير الحساب:

البند التاسع

لا يحق للعميل بيع الأوراق المالية إلا بعد سداد قيمة الأسهم المشتراة بواسطة الوسيط لصالح وكالة المقاصة، متضمنة العمولة وأي غرامات تأخير أو مصاريف أخرى ناتجة عن عملية الشراء.

البند العاشر

يحق للوسيط أن يمتنع عن تقديم خدمة التداول الإلكتروني للعميل في حالة إثبات أحد الحالات التالية:

- سوء استخدام العميل المتعمد.
- محاولة إلتفاف البرامج بشكل متعمد.
- محاولة أو إثبات دخول غير قانوني للعميل للبرمجيات الخاصة للوسيط.
- إخلال العميل بالقوانين وبأنظمة ولوائح التداول في أسواق المال.
- إيقاف العميل من قبل الجهات الرقابية بشكل رسمي.
- عدم أهلية العميل.
- الحجر على ما يتضمنه الحساب الرئيسي للعميل لدى الوسيط.
- إثبات عدم استخدام العميل الخدمة بنفسه أو المفوض عنه.
- عدم الالتزام ببنود الإتفاقية للعقد الرئيسي أو الملحق.
- حصول الوسيط على بلاغ من العميل بسرقة أو فقدان معلومات جوهرية أو إسم المستخدم أو الرقم السري للدخول للخدمة.
- وفاة العميل أو (المستخدم).
- أي حالة أخرى تقرها الجهات الرقابية بشكل رسمي.

البند الحادي عشر

تختص المحاكم الكويتية بالفصل في المنازعات الناشئة عن إبرام أو تنفيذ أو إنهاء هذا العقد وفقاً لأحكام القانون الكويتي. ويجوز لطرفي النزاع الإتفاق على اللجوء إلى التحكيم في هيئة أسواق المال وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بهذا الشأن.

البند الثاني عشر

حرر هذا الملحق من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبيه، وقد علم كل طرف ببنود ومضمون هذا العقد العلم النافي للجهالة.

الممثل القانوني للشركة: العميل:

المنصب/ الوظيفة: المدير العام التوقيع: التاريخ:

التوقيع: التاريخ: